



# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 العمل الخليجي المشترك ضرورة ملحة

### الإمارات اليوم

03 دولة الإمارات عاصمة الإنسانية

### تقارير وتحليلات

04 تطورات إدلب والسيناريو المتوقع بين تركيا وروسيا

05 تونس: بعد نيل الثقة.. حكومة الفخفاخ أمام إثبات مواجهتها التحديات الراهنة

06 ترامب يهتم فقط بالزعماء الأجانب الذين يمكن شراؤهم مثل نتنياهو

### شؤون اقتصادية

07 «المركزي» الإماراتي يوجه بتدابير لتقليل تداعيات «كورونا» على الاقتصاد

### من إصدارات المركز

08 التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

### إنفوجراف

10 الإنفاق الإيراني في سوريا



## العمل الخليجي المشترك ضرورة ملحة

تتفاقم الأوضاع الإقليمية والعالمية بشكل غير مسبوق؛ فما تكاد تنتهي أزمة أو بالأحرى يتم احتواؤها، حتى تظهر أخرى؛ فيوماً بعد يوم تتعقد العديد من الأزمات القائمة، كما هو الحال في سوريا وليبيا وبالطبع إيران التي ما زالت، وبرغم كل الدعوات والرسائل الإيجابية التي أبدتها دول الخليج العربية تجاهها، تمثل تحدياً، بل وخطراً حقيقياً على أمن واستقرار المنطقة بأكملها؛ بينما تبرز تحديات ومخاطر جديدة ربما لم تكن في الحسبان مثل فيروس كورونا الذي أظهر أولاً وقبل كل شيء، قدرة الله سبحانه وتعالى وعظمته في هذا الكون وتدبيره له، وثانياً، أن الإنسان، الذي خلقه الله ليكون خليفته في الأرض، هو في الحقيقة، عدو نفسه، حيث يجلب، عندما يخالف الطبيعة والسنن الكونية التي أوجدها خالقه لخدمته، الكوارث التي تهدد وجوده؛ وثالثاً، وربما الأهم، هو مدى ضعف الإنسان، بل وحتى البشرية وعدم قدرتها على مواجهة أضال مخلوقات الله؛ فكل التقدم العلمي، ونظم الدفاع العالمية، تقف عاجزة أحياناً عن مواجهة حتى فيروس.

كل هذا وغيره من التحديات المتعلقة بالتنمية والبيئة والاستدامة والثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي، وغير ذلك، يظهر مدى الحاجة إلى التعاون الجماعي من أجل مواجهة هذه التحديات التي لا يمكن لبلد أن يسلم منها أو من تداعياتها مهما كانت قوته وإمكاناته؛ ومن هنا تبرز الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى العمل العربي المشترك، وفي القلب منه العمل الخليجي؛ حيث يبقى مجلس التعاون الخليجي أبرز عمل عربي جماعي مشترك وأكثره نجاحاً على الإطلاق؛ والأهم من ذلك أن لديه المقومات لأن يكون نموذجاً بالفعل على مستوى ليس الوطن العربي فقط، بل العالم الإسلامي، بما حباه الله من إمكانات مادية وبشرية والأهم روحية ودينية، تؤهله لأن يكون قاطرة العالم العربي والإسلامي.

وحتى يقوم بهذا الدور الذي تحتاج إليه الأمة أكثر من أي وقت مضى، فلا بد للمجلس أولاً، أن يستعيد مكانته بصفته مظلة أساسية لكل دول الخليج العربية، وأن يمارس دوره في مواجهة الأزمات التي تعانها المنطقة، والتحديات المشتركة التي تواجه كل دولها؛ فالأحداث اليومية التي تمر بها المنطقة، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم، تفرض بالفعل مقاربة أكثر واقعية؛ أي بلغة أكثر صراحة، برامجية، من أجل استعادة المجلس بريقه؛ والقيام بواجباته في هذه المرحلة التاريخية، بل وحتى الفارقة، التي تثبت أكثر من أي وقت مضى، وكما كان يؤكد دائماً وأبداً المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، أن المصير واحد، سواء فيما يتعلق بالإمارات السبع التي يتكون منها الاتحاد الذي يعد أنجح تجربة وحدوية عربية، بل وحتى إسلامية؛ أو مجلس التعاون الخليجي الذي ترتبط شعوبه بتاريخ ودين وعادات ولغة وثقافة مشتركة، قلما توجد في أي منطقة في العالم؛ وهو أيضاً أنجح منظومة عمل عربي مشترك؛ أو على مستوى العالم العربي الذي تربطه مشتركات لا توجد لغيره من الأمم.

وعلى الرغم من التحديات والصعوبات، بل وحتى المعوقات الطبيعية والمصطنعة، فإن الشعوب الخليجية كما العربية متفائلة بأن دوله قادرة على تجاوز المعضلات التي تقف في طريق توحيد مسارها؛ وهناك أمل مشترك، مع تولى أمانة جديدة، أن تتواصل الجهود ويتم تكثيفها من أجل إيجاد مسارات تفاهم حقيقية لحل الأزمة القائمة، وليس تجاوزها؛ إذ لا بد من معالجة جذورها والأسباب التي أدت إليها، بشكل واضح وصريح، حتى لا تتكرر؛ وهذا بالطبع لا يمكن أن يكون بالمكابرة، وإنما بالحوار والمثابرة، حيث، وكما أثبتت الأيام، لا يوجد طريق آخر. ولا شك أن الأمانة الجديدة ستجد، بل ولا بد أن تجد الدعم الكامل من الكل من أجل إعادة اللحمة الخليجية؛ لأن فيها مصلحة حقيقية ليس لشعوب دول المجلس فحسب، وإنما أيضاً للوطن العربي بأكمله؛ فوحدة المجلس ستعزز بالتأكيد من العمل العربي المشترك، سواء كان في إطار الجامعة أو خارجه، وسيكون لها انعكاسات إيجابية على مجمل قضايا وأزمات المنطقة.

## دولة الإمارات عاصمة الإنسانية

ترسخ الريادة الإماراتية في المجال الإغاثي الرسالة الإنسانية العالمية بأبعاد روحية للدولة، وتؤكد التزامها بمبادئها ومكانتها محطة خير وغوث ودعم. فتاريخ دولة الإمارات في تقديم العون لم يستند يوماً إلى مساعدات مشروطة، ولا مقابل لمواقفه الإنسانية، فهدف الإمارات الوحيد من عطائها، هو توفير الحياة الكريمة والاستقرار للشعوب كافة. ولأن العمل الإماراتي الإنساني يعد محورياً أساسياً في سياسة الدولة الخارجية، والمساعدة والعون مكونان أصيلان من مكونات الشخصية الإماراتية، لا يُستغرب أن تكون دولة الإمارات في قائمة الدول التي تستجيب للنداءات الإنسانية العاجلة، الموثقة تاريخياً بمواقف تحفل بالأخوة والغوث. فالقيم النبيلة والمبادئ السامية التي تقف الإمارات على أسسها منذ أنشأها المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، ونقشها من ذهب في صميم الاستراتيجية الرسمية للدولة، جعلت من الإمارات العاصمة الإنسانية الأولى في العالم، بعد أن تجاوزت دولاً عدة كانت قد سبقتها في هذا المجال بعقود عدة.

ومن هذا المنطلق، وبتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، ودعم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، وبمتابعة مباشرة من سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، رئيس مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، وانطلاقاً من البعد الإنساني، باشر وفد من المؤسسة تقديم مساعدات إنسانية عاجلة في جمهورية مدغشقر، إلى 32 ألف أسرة، أي حوالي 160 ألف شخص.

وتتميز المساعدات الإنسانية التي تقدمها الإمارات بعدم ارتباطها بالتوجهات السياسية للدول المستفيدة منها، ولا البقعة الجغرافية، أو العرق، أو الديانة، إذ تراعي الدولة في الدرجة الأولى الجانب الإنساني الذي يتمثل في احتياجات الشعوب. وتجسد السياسة الإنسانية لدولة الإمارات، تطبيقاً عملياً لثقافة التسامح والاعتدال التي تبنت منهجيتها، إذ تُعتبر إرثاً متأصلاً في سياسة الدولة الخارجية التي استهلها المغفور له، الباني المؤسس، المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.

وفي سبيل تنسيق المساعدات الإنسانية وجمع خبرات الجهات الإماراتية القائمة على تقديم الاستجابة الإنسانية، أسست الدولة اللجنة الإماراتية لتنسيق المساعدات الخارجية، بناء على قرار مجلس الوزراء لعام 2014، الذي يعكس مثابرة الدولة على تعزيز مبدأ التعاون والتضافر، ونجدة الشعوب كافة.

وإذا تحدثنا بلغة الأرقام، فإن وزارة الخارجية والتعاون الدولي، كشفت أن إجمالي قيمة المساعدات الخارجية للدولة، تجاوز الـ 28.5 مليار درهم، واستهدف 42 بلداً، خلال عام 2018، إضافة إلى ذلك، قدمت دولة الإمارات مساعدات كبيرة إلى اليمن الشقيق خلال عام 2018 شملت ملايين الدولارات لتغطية الجوانب الإغاثية والإيوائية والاقتصادية والتنموية، فحصلت بذلك على المركز الأول عالمياً، بصفتها أكبر دولة مانحة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للشعب اليمني، بحسب تقرير أصدرته "خدمة التتبع المالي". ويشار في هذا الصدد إلى أن دولة الإمارات منذ عام 2015 إلى يونيو 2018 قدمت مساعدات إلى اليمن بلغت قيمتها 20.53 مليار درهم. وفي مستهل عام 2020، قدمت دولة الإمارات 300 مليون دولار أمريكي إلى الحكومة الأردنية، في إطار العطاء وتقديم العون والمساعدة إلى الأشقاء الأردنيين.

ويتم إنفاق دولة الإمارات في المساعدات الخارجية وفق ثلاث فئات رئيسية وهي: المساعدات التنموية، والمساعدات الإنسانية، والمساعدات الخيرية. وتصب المساعدات الخارجية الإماراتية في مجالات ذات أولوية تشمل القضاء على الفقر، ودعم الأطفال، بالإضافة إلى البرامج القطاعية العالمية كالنقل والبنية التحتية، وتعزيز فعالية الحكومات، وتمكين النساء والفتيات. وبهذا، رسمت دولة الإمارات لنفسها صرحاً إنسانياً عالمياً في مجال الإغاثة، فباتت السبّاقة والرائدة، ونجحت في بلورة استراتيجية متعددة الأبعاد في مجال العمل الإنساني، وترجمتها على أرض الواقع.

## تطورات إدلِب والسيناريو المتوقع بين تركيا وروسيا

تشهد منطقة شمال غرب سوريا تصعيداً خطيراً بعد مقتل 34 جندياً تركيا في إدلِب في هجوم للنظام السوري المدعوم من روسيا؛ حيث يبدو المشهد في ظل المواقف الإقليمية والدولية المختلفة، مفتوحاً على كل الاحتمالات، بما فيها إمكانية اندلاع حرب موسعة.. فكيف ذلك؟



الأترك، تحدياً، بل وحتى هزيمة. لذا، فإن خيار التصعيد برغم الرغبة في التهدئة يبقى قائماً.

والعامل الآخر المهم هنا هو المواقف الدولية؛ فهناك كما يبدو محاولة من الغرب لاستغلال الصراع ساحة للتنافس المتنامي بينها وبين روسيا، حيث ترى أوروبا أن روسيا ما زالت الخطر الأكبر عليها، وأن تقارب موسكو مع أنقرة يمثل تحدياً كبيراً، ولهذا فهناك من يرى في هذه الأزمة فرصة للغرب لاستعادة تركيا مجدداً، وخاصة أن أنقرة طلبت اجتماعاً لحلف شمال الأطلسي لبحث التطور الأخير. وبرغم أن تركيا لم تطلب تدخل الحلف حتى الآن، ولكن حتى لو طلبت، فلا يُتوقع أن يفعل الحلف ذلك، حيث لا يبدو أن الحالة في سوريا تقع ضمن نطاق ميثاق الحلف؛ ولكن هذا لا يمنع أن تقدم أوروبا مساعدات لتركيا؛ عسكرية، وكذلك مالية، من أجل منع تدفق اللاجئين باتجاه أوروبا الذي بدأ بالفعل أمس.

أما الولايات المتحدة، فأمرها ربما أكثر وضوحاً، فهي وبرغم تصريحات المسؤولين الأمريكيين بشأن دعمهم موقف تركيا فإنهم لم يتحدثوا عن دعم عسكري؛ بل ولم يعلن الرئيس ترامب موقفاً صريحاً كعادته في هذا الأمر، برغم تواصله مع أردوغان هاتفياً، ولكن قد تستغله من أجل مقايضة تركيا فيما يتعلق بصفقة الصواريخ (إس-400)، فإذا ما حدثت مواجهة بين روسيا وتركيا، فلا يُتوقع أن تُقدم واشنطن على تقديم أي دعم حقيقي؛ ما لم تعلن تركيا تخليها عن صفقة الصواريخ الروسية.

لطالما كان يُنظر إلى إدلِب على أنها ستكون آخر مرحلة في الصراع المستمر في سوريا منذ تسعة أعوام، ولكن على أساس أن تكون، كما كان يُؤمل، مفتاحاً للحل، وليس سبباً في اندلاع حرب جديدة؛ حيث أصبحت المحافظة، وفي ظل اتفاق «سوتشي» بين القوى الضامنة، مكاناً للمعارضة السورية، التي كانت تخسر مواقعها في مختلف مناطق سوريا؛ وبرغم أن المراقبين كانوا يتوقعون أن الأوضاع هناك- وبغض النظر عن اتفاق سوتشي الذي حدد مواقع تقدم الجيش السوري، وسمح بوجود نقاط مراقبة تركية- ستنفجر يوماً ما، ولكن ربما ليس إلى الحد الذي وصلت إليه هذه الأيام، حيث أصبحت المنطقة على شفير حرب قد تخلط الأوراق في سوريا، والمنطقة بأكملها، بالنظر إلى القوى التي يمكن أن تنخرط في الصراع، من جهة، أو تدخل المصالح الإقليمية، وارتباط الصراع بالتمدد التركي في منطقة البحر المتوسط، من جهة أخرى؛ وهذا كله يثير أسئلة مهمة عن المسار الذي قد تتخذه الأزمة.

فمن حيث المبدأ، يبدو، أو هكذا يظهر، أن كل الأطراف تريد التهدئة، وخاصة تركيا وروسيا؛ وقد جاء الاتصال الهاتفي بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ونظيره الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في هذا الإطار؛ برغم أنه لم يرشح الكثير من التفاصيل، ولكن الحديث عن لقاء مرتقب بين الرئيسين هذا الأسبوع في موسكو يعد مؤشراً مهماً إلى عدم الرغبة في التصعيد. ولكن المشكلة تكمن في المسار الذي يريده كل طرف للتهدئة؛ فمواقف الطرفين ما زالت على النقيض؛ فتركيا تريد أن تعود قوات النظام السوري إلى ما كانت عليه بموجب اتفاق سوتشي؛ بينما تصر موسكو على حق دمشق في بسط سيطرتها على كامل الأراضي السورية.

ومن ثم فإن التوصل إلى حل وسط ليس أمراً سهلاً؛ فعلى الأغلب لن تقبل روسيا أن تنسحب قوات النظام من مناطق تقدمها، بينما سيكون قبول الرئيس التركي بالأمر الواقع، وخاصة بعد مقتل هذا العدد الكبير من الجنود

## تونس: بعد نيل الثقة.. حكومة الفخفاخ أمام إثبات مواجبتها التحديات الراهنة

بعد عشر ساعات من المد والجزر، نالت حكومة إلياس الفخفاخ ثقة البرلمان التونسي، في جلسة حاسمة حضرها 180 نائباً، تخللتها مفاوضات وتقاطعات سياسية عدة. وفازت حكومة الفخفاخ بأغلبية 129 صوتاً، ومعارضة 77 آخرين، وتحفظ واحد، في وقت متأخر من ليل يوم الأربعاء الماضي. ولكن نيل الثقة والتوافق البرلماني لا يعتبران إلا عقبة صغيرة أمام التحديات التي تنتظر حكومة الفخفاخ.

ويفرض الفشل الذي طغى على سياسات الحكومات السابقة في الملفين الاقتصادي والاجتماعي، على الحكومة الجديدة العمل على حلول ومشاريع تعمل على حل الأزمة الاقتصادية، وتعديل المنوال التنموي برمته؛ والعمل على إجراءات؛ كتعديل دعم السلع التموينية، ومراجعة برامج التشغيل بالوظائف الحكومية، ومكافحة الاقتصاد الموازي الذي يستحوذ على أكثر من نصف قيمة الاقتصاد التونسي. ومن شأن هذه الإجراءات أن تدفع إلى توترات اجتماعية، ما لم ترافقها خطط تنموية واستراتيجيات اتصالية مدروسة.

وفي السياق ذاته، تتصاعد وتيرة التحديات التي تنتظر الفخفاخ وفريقه، في ظل وضع إقليمي مشتعل، بسبب الأزمة التي تشهدها الساحة الليبية، وتداعياتها الأمنية والاقتصادية التي تصب على جارتها تونس، فضلاً عن الملفات التي تنتظر قرارات حاسمة مع شركائها الأوروبيين، وأبرزها اتفاق التبادل التجاري الحر في المجال الزراعي، المعروف بـ «الأليكا»؛ وهو الاتفاق الذي اتسم بخلافاته «العويصة» بين الأطراف المهنية والسياسية، بما فيها الأطراف المشاركة في الائتلاف الحكومي. ومع نجاح رئيس الحكومة، إلياس الفخفاخ، في الظفر بثقة البرلمان التونسي، وتشكيل ائتلاف موسع بعد خمسة أشهر من الانتخابات العامة، أميط اللثام عن فصل جديد من فصول الانتقال السياسي التونسي. والآن، تلعب تركيبة الائتلاف الحكومي وعمق التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية، دوراً محورياً في تشكيل بصمة الفخفاخ في حكومته الجديدة، وذلك بتحديد الحسابات السياسية والحزبية الضيقة، والعمل بانسجام بين مختلف القوى التي تشكل الحكومة، حتى تتمكن تونس من اجتياز المرحلة الصعبة التي شهدتها مؤخراً، تماشياً مع وعوده التي تضمنت استكمال مسار العدالة الانتقالية، واستكمال مؤسسات الدولة؛ بما فيها، وانتخاب المجالس الجهوية وتعزيز سلطة الأقاليم، ودعم استقلالية القضاء، ومقاومة الإرهاب.



بعد شهر من المشاورات واللقاءات مع مختلف مكونات المشهد السياسي والبرلماني في تونس، كشف رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ، يوم 19 فبراير 2020، عن أسماء أعضاء فريقه الحكومي، بعد ما باتت تُعرف بأطول أزمة حكومية شهدتها تونس، إذ امتدت منذ الانتخابات التشريعية في أكتوبر الماضي.

وبعد جلسة برلمانية دامت عشر ساعات، ظفر الفخفاخ بالثقة، وتم تمرير حكومته الجديدة، التي كان قد أعلن الأسبوع الماضي بأنها تهدف إلى «إعادة الأمل والثقة للشعب التونسي»، وتتألف من 30 وزيراً وكاتيبين للدولة، 17 منهم مستقلون، بينما ينتمي البقية إلى حركة النهضة وحزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب وحزب تحيا تونس وكتلة الإصلاح الوطني، وتضم 6 نساء، فيما لا يتجاوز مُعدل أعمار أعضائها 53 عاماً. وتأتي جلسة التصويت بعد أن وافقت «النهضة» على حكومة الفخفاخ، التي كانت قد رفضت التشكيلة الأولى التي قدمها الفخفاخ.

وبعد تجاوز حكومة الفخفاخ أول امتحاناتها جاء الوقت لتواجه أولوياتها، إذ يمثل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس حالياً تحدياً بارزاً للحكومة الجديدة، ويترأسان هرم الأولويات المقبلة. فيعد إنعاش الاقتصاد بإجراءات فاعلة وعاجلة محورياً للنهوض بشرايين تونس الحيوية، فضلاً عن تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإصلاح المنظومات التربوية والصحية والزراعية، وتحقيق نقلة في مجالات الرقمنة والطاقة. كما يأتي في صدارة الاهتمامات، ملف التشغيل والتضخم والشروع في تنفيذ المشاريع الكبرى. لكن مهمة الفخفاخ تبدو عسيرة مع تسجيل نسبة بطالة في حدود 14.9% وتضخم من 5.9% في حين لم يتجاوز إجمالي النمو الاقتصادي 1% في عام 2019، إذ تنذر هذه الإحصاءات بإمكانية نشوب احتجاجات اجتماعية، من شأنها وضع الحكومة الجديدة أمام تحديات مستحيلة.

## ترامب يهتم فقط بالزعماء الأجانب الذين يمكن شراؤهم مثل نتنياهو

يتناول جيم هواغلاند، محرر مشارك في صحيفة الواشنطن بوست، في تقريره في الصحيفة، معايير اهتمام الرئيس ترامب بالزعماء الأجانب، ويقول ليس لرؤساء الدول الأجنبية سوى فائدة واحدة فقط في إطار رؤية ترامب: خدمة مصالحه الشخصية؛ هذا ما أثبتته ترامب فيما يتعلق بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطبته الانتخابية عام 2016، وفي مكالمته الهاتفية السيئة السمعة مع الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي في يوليو الماضي.

دفع رئيس أمريكي باقتراح يضر بشدة بالمصالح الفلسطينية يُعد مؤشراً هاماً لمدى التغيير الذي تم في الشرق الأوسط، ودور الولايات المتحدة في تلك المنطقة، وذلك منذ أن عرف هنري كيسنجر أسس عملية صنع السلام في المنطقة كهدف جوهرى للولايات المتحدة في عام 1973. وعقبها آنذاك، قيام الحكومات العربية بفرض حظر نفطي ضد الولايات المتحدة. أما اليوم، فقد كفوا عن الحديث عن القضية الفلسطينية أو إمدادات النفط. النفط ومعاونة الفلسطينيين أقل أهمية في السياسة العالمية اليوم، لأن الولايات المتحدة لم تعد تعتمد على واردات النفط. وهو ما يمكن أن ينظر إليه كتطورات إيجابية، ولكن العائد من الاستثمارات الأمريكية الضخمة التي بذلها الرؤساء الجمهوريون والديمقراطيون في دبلوماسية الشرق الأوسط ليست إيجابية. فالسلام البارد الذي جلبته المعاهدات مع مصر والأردن إلى إسرائيل لم يحل دون ظهور شبكات الإرهاب الموجهة ضد الولايات المتحدة، وتفجر الحروب الأهلية.

يقدم مارتين إندايك، زميل مجلس العلاقات الخارجية والدبلوماسي المخضرم، علاجاً مفاجئاً، يجب أن تقلص الولايات المتحدة حجم طموحاتها وتدخلها في الشرق الأوسط، حيث يقول إندايك: «الولايات المتحدة لا تمتلك القدرات أو الإرادة التي كانت لديها سابقاً لفرض هيمنتها على الشرق الأوسط. لقد حان الوقت لأن تكون الولايات المتحدة أكثر واقعية»، وأن تتعاون أكثر مع الدول الأخرى من أجل احتواء الصراعات. إذا ترك ترامب لحاله، فربما لن يردد ذلك الخطاب العدائي الحاد حول إيران، الذي يردده دائماً مساعده مثل وزير الخارجية مايك بومبيو. وهنا يكمن الخطر، فترامب يقدم مصالحه السياسية على المصالح الوطنية. وإذا ما تمت إعادة انتخاب نتنياهو مرة أخرى، فسوف يسعى لجر ترامب بعمق نحو مواجهة مع إيران. يجب أن يتمنى الأمريكيون ألا يمنحه الناخبون الإسرائيليون تلك الفرصة.



أما في الآونة الأخيرة، فقد شوه ترامب نصف قرن من الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط عندما دخل مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خطة شنيعة تهدف لكسب الأصوات يطلقون عليها كذباً خطة سلام.

إن كنت محصناً ضد الفساد الأخلاقي - كما يبدو في حالة كل من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو - فأنت لا تروق لترامب. ولكن إن كان بالإمكان شراؤك، سياسياً أو على أي نحو آخر، ويمكن أن تقدم له شيئاً في المقابل - فكر في الرئيس الصيني شي جين بينغ، والرئيس التركي طيب أردوغان - فإنك رجل ترامب. فهذا الرئيس الأمريكي لا يعجب بالمستبدين من بين نظرائه، ولكن بالمشعوذين.

عندما كنت أقوم بتغطية منطقة الشرق الأوسط من بيروت قبل أربعة عقود، لم أتخيل يوماً بأني سأصف رئيس الوزراء الإسرائيلي على هذا النحو. ولكن التهم الوشيجة بتلقي الرشاوى والاحتيال، تتيح إمكانية التساؤل إذا ما كان بمقدور الرجل أن يدعي بأنه أفضل أخلاقياً من الزعماء العرب. وينطبق الأمر كذلك على مقترح الاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني الذي قدمه جاريد كوشنر، كل ذلك يدفعني بقوة لأغير من عاداتي عند الحديث عن الشرق الأوسط. فقد ألفت كتاباً عن سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وكنت أرفض بشدة إجراء أي مقارنة بين عقيدة التفوق العرقي الأبيض وقوانين وممارسات إسرائيل المنهجية في الأراضي المحتلة. أما الآن، فإن «الدولة» الفلسطينية التي يقترحها كوشنر ستكون عبارة عن دويلة «باننستان» وتستحق ذلك الوصف.

لقد دفع ترامب عربوناً انتخابياً لنتنياهو بجعل رئيس الوزراء الإسرائيلي يضع تلك الشروط، ومن ثم يعمل على تلميعها على أنها «صفقة القرن». وفي المقابل، يسعى ترامب بكل وضوح إلى جني أصوات اليهود الأمريكيين في نوفمبر. إن

## «المركزي» الإماراتي يوجه بتدابير لتقليل تداعيات «كورونا» على الاقتصاد



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي  
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

ولضمان جاهزية القطاع المالي لدولة الإمارات، لأي تصاعد محتمل لفيروس كورونا، نصح المصرف المركزي جميع البنوك وشركات التمويل، بمراجعة وتحديث خطط استثمارية الأعمال الخاصة بها.

وقال المصرف المركزي إنه يواصل مراقبة الوضع عن كثب، وسيقدم المزيد من التوجيهات والإرشادات، إذا دعت الحاجة لذلك. وأكد المصرف المركزي، أنه ملزم بموجب القانون بضمان الحماية اللازمة للمستهلكين، والحفاظ على استقرار النظام المصرفي، والمراقبة المستمرة للوضع الائتماني في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وجّه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، باتخاذ تدابير احترازية لتقليل التأثيرات السلبية لتفشي فيروس كورونا على الاقتصاد، إلى أدنى حد ممكن. وبحسب بيان صدر، أمس، قام المصرف المركزي بتشكيل لجنة للتواصل مع اتحاد المصارف في الدولة، لتقييم الوضع الائتماني، وإيجاد الحلول المناسبة. وقال البيان: «لتقليل تأثيرات فيروس كورونا على الائتمان، يُتوقع من المؤسسات المالية أن تطبق تدابير مثل إعادة جدولة القروض، ومنح تأجيلات مؤقتة على دفعات القروض الشهرية، وخفض الرسوم والعمولات للعملاء المتأثرين». وأضاف البيان: «تظل البنوك وشركات التمويل مسؤولة بالكامل عن قراراتها الائتمانية».

وأكد أن المؤسسات المالية العاملة في الدولة تتمتع برسمة جيدة، وهي في وضع يُمكنها من دعم العملاء المتأثرين بالفيروس، من دون تعريض سلامتها واستقرارها المالي للخطر.

## 444 مليار دولار خسائر أثرياء العالم في أسبوع



خسر أثرياء العالم أكثر من 444 مليار دولار في الأسبوع الماضي، مع الخسائر الحادة في الأسواق العالمية، بسبب الذعر من انتشار فيروس كورونا، وذلك بحسب قائمة بلومبيرج للمليارديرات. وتسبب الانتشار الواسع لفيروس كورونا في أكثر من 50 دولة، مع رفع تقييم منظمة الصحة العالمية لخطر الفيروس إلى «خطير للغاية»، في موجة ذعر في الأسواق. وتعرضت أسواق الأسهم العالمية لأكبر خسارة أسبوعية منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ما يعادل فقدان 6 تريليونات دولار تقريباً من القيمة السوقية لكل الشركات

المقيدة. وتصدر الخسائر في القائمة «جيف بيزوس» مؤسس شركة أمازون، بعد تراجع ثروته بنحو 11.9 مليار دولار لتسجل 116 مليار دولار. كما فقد «بيل جيتس» و«بيرنارد أرنو» اللذان يحلان في المرتبتين الثانية والثالثة في قائمة أثرياء العالم حوالي 10 و9.1 مليار دولار. وجاء إل ون ماسك في المرتبة الرابعة في قائمة أكبر الخاسرين في الأسبوع الماضي بفقدان 9 مليارات دولار من ثروته، تلاه وارن بافيت الذي خسر 8.8 مليار دولار.

## تراجع مؤشر الصناعات التحويلية في الصين إلى 35 نقطة

أعلنت مصلحة الدولة للإحصاء في الصين، أمس السبت، أن الأرقام التي أظهرتها البيانات تشير إلى تراجع مؤشر المشتريات الصيني لقطاع الصناعات التحويلية إلى 35.7 نقطة خلال شهر فبراير الماضي، مقارنة بـ 50 نقطة خلال يناير. قراءة مؤشر مديري المشتريات الصيني لقطاع الصناعات التحويلية إن كانت أدنى من 50 نقطة فإن ذلك يعني انكماشاً فيما تحدد النقطة 50 حالة التوسع. وذكرت وكالة أنباء «شينخوا» الصينية الرسمية أن «مؤشر مديري المشتريات الصيني للصناعات التحويلية سجل لصناعات من بينها الألياف الكيماوية والسيارات أقل من 30، بينما جاء فوق 42 بالنسبة للأغذية والمشروبات، مدعوماً بسياسات ضمان الإنتاج والإمداد الحكومية». ونقلت الوكالة على لسان تشاو تشينغ خه، الإحصائي في المصلحة، قوله إن «التراجع الحاد ناتج عن التأثير الذي سببه تفشي فيروس كورونا الجديد، وأنه وبشكل عام، جميع الصناعات الـ 21 التي شملها المسح في قطاع الصناعات التحويلية بقيت في منطقة الانكماش، إلا أن تأثير الفيروس كان متنوعاً على مختلف الصناعات».



## التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة



تأليف: محمد عبد الرحمن العسومي  
تاريخ النشر: 2014

التي أصبح من الصعب تلبية احتياجاتها بالكامل من الأسواق الخارجية، كبعض مواد البناء والتشييد. أما القطاع الحكومي فقد ركز على تهيئة البنى الأساسية اللازمة للأنشطة الاقتصادية في دول المجلس.

لقد كانت هذه المرحلة في خمسينيات القرن الماضي، هي المرحلة الجينية التي وضعت حجر الأساس لعملية التصنيع الخليجية المهمة التي بدأت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، التي توسعت لتشمل استثمارات القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء. وبالتأكيد، فقد مرت عملية التصنيع بمراحل عدة منذ انطلاقتها قبل نصف قرن، بحيث تميزت كل مرحلة بخصائص عدة عكست التوجهات الاستثمارية للقطاعين الحكومي والخاص من جهة، ومتطلبات الأسواق المحلية والخارجية من جهة أخرى.

لذلك تقسم الدراسة عملية التصنيع في دول مجلس التعاون إلى مرحلتين رئيسيتين يتناولهما المحور الأول: فقد تميزت المرحلة الأولى بالانغلاق النسبي للأسواق العالمية والحماية والعقبات الجمركية في فترة ما قبل العولمة والتي امتدت حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي. في حين تمتد المرحلة الثانية من منتصف التسعينيات إلى نهاية العقد الأول من القرن

اجتازت عملية التصنيع في دول الخليج العربية العديد من المراحل منذ انطلاقتها في فترة ما بعد اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تزامن ذلك مع تضاعف احتياجات العالم من الطاقة، وبخاصة حاجات أوروبا التي دمرتها تلك الحرب. ولاحقاً، شهدت الأسواق الخليجية توسعاً كبيراً في الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات؛ فنشاطات شركات النفط وقدم المئات من الأيدي العاملة الأجنبية وتدفع العمالة المحلية للعمل في المدن النفطية الجديدة، ومباشرة الحكومات تنفيذ عشرات المشروعات في البنية الأساسية، كل ذلك أوجد حالة من التغير الجذري في متطلبات السوق المحلية.

وفي ظل النمو السريع للاقتصادات الخليجية في العقود الثلاثة الماضية ارتفعت مستويات المعيشة، ما أوجد تحديات كبيرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتمثل في ضرورة إيجاد مصادر دخل بديلة؛ لأن الثروة التي أوجدت الظروف المساهمة في ارتفاع مستويات المعيشة إلى مستوى يضعها إلى جانب المستويات السائدة في الدول الصناعية المتقدمة يمكن أن تنضب؛ من هنا جاء اهتمام هذه الدراسة بتنمية أحد أهم مصادر الدخل البديلة، والمتمثل في التنمية الصناعية، من أجل ضمان استمرار مستويات المعيشة التي تحققت، وهو ما يضيف على هذه الدراسة أهمية مستقبلية بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، نحاول في هذه الدراسة توضيح الطرق والأساليب التي ستساعد دول المجلس على استغلال التغيرات المحلية والدولية لتنمية القطاع الصناعي الواعد لتنويع مصادر الدخل القومي، وذلك باتباع منهجية تحليلية تاريخية في دراسة النمو الاقتصادي والصناعي في دول المجلس.

ويشير سير التحليل التاريخي إلى اتجاه الاستثمارات الحكومية مع فترة تدفق عائدات النفط إلى تطوير مرافق البنية الأساسية المتواضعة آنذاك، في الوقت الذي اتجهت فيه استثمارات القطاع الخاص نحو القطاعات التقليدية، كالتجارة والبناء، وذلك لسد احتياجات الأسواق المحلية وإقامة المنشآت التي تتطلبها أعمال الشركات والقطاع الخاص بشكل عام من خلال الوكالات التجارية التي حرصت البيوت التجارية على الحصول على امتيازاتها العديدة.

ومع ذلك، فإن جزءاً من استثمارات القطاع الخاص في تلك الفترة توجه نحو القطاع الصناعي، وبالأخص تلك القطاعات

النفط وارتفاع أسعاره. وبجانب الاهتمام بالبنى التحتية الصلبة، عمدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تنمية البنى التحتية الناعمة من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، ما أدى إلى ازدياد أعداد المؤهلات الخليجية المهنية التي يمكن أن تلبى جزءاً كبيراً من احتياجات نمو القطاع الصناعي من الأيدي العاملة الماهرة، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية عديدة.

وفي عصر العولمة وانفتاح الأسواق توضح الدراسة العديد من المستجدات والحقائق والتحديات، خصوصاً وأنها تبين أن هناك عملية إعادة هيكلة للاقتصادات العالمية بشكل عام، وللقطاعات الصناعية بشكل خاص، يتم بموجبها إعادة توطین الصناعات وفق الميزات النسبية التي تتمتع بها هذه الدولة أو تلك، حيث يمكن لدول المجلس أن تستغل الميزات النسبية لديها لإعادة هيكلة الصناعات، وتوطین الصناعات التي تتوافر فيها أفضليات نسبية، وهي صناعات حديثة تعتمد على الطاقة وعلى التقنيات المتطورة الكثيفة رأس المال.

وفي هذا الجانب تشير الدراسة إلى وجود إمكانيات حقيقية تفرضها التطورات المستجدة تتمثل في إمكانية تجاوز العديد من العراقيل، كالرسوم الجمركية التي فرضت على صادراتها من الألمنيوم والبتروكيماويات في بعض أسواق العالم، وبخاصة في الأسواق الأوروبية، حيث يمكن استغلال التوجهات المعمول بها في نطاق منظمة التجارة العالمية والرامية إلى تحرير أسواق السلع والخدمات وتخفيف القيود الجمركية لزيادة الإنتاج الصناعي وزيادة صادراتها من السلع الصناعية. وتشير الدراسة إلى ضرورة استغلال كافة هذه التحولات الداخلية والخارجية لإحداث نقلة نوعية أخرى في هيكلية الاقتصادات الخليجية، وتنويع مصادر الدخل، حيث يمكن اتباع بعض السياسات الاقتصادية لدعم هذا التوجه، وبخاصة تلك الخاصة بوجود برامج استثمارية بهدف استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، فالقطاع الخاص الخليجي، الذي يملك قدرات مالية كبيرة، يمكنه زيادة استثماراته بالتعاون مع المؤسسات الصناعية الحكومية، بما في ذلك إقامة شركات صناعية مساهمة، وطرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام، وهذا سيؤدي إلى جذب رؤوس الأموال والمدخرات الصغيرة للاستثمار في القطاع الصناعي.

إضافة إلى ذلك، تؤكد الدراسة أن مثل هذه السياسات تتيح إمكانيات توطین التقنيات الحديثة في دول المجلس، حيث تعتمد الصناعات القائمة حالياً على التقنيات المستوردة، وهو ما يشكل خللاً في بنية القطاع الصناعي ينبغي معالجته لضمان التناسق بين مكونات التنمية الصناعية المستدامة.

الحالي، والتي شكلت، وفق تقديراتنا، نقلة نوعية كبيرة في عملية التصنيع في دول المجلس سيكون لها شأن في مرحلة ما بعد النفط.

وتشير الدراسة إلى مرحلة ما بعد النفط لاعتبارات عديدة تتعلق بالتنمية المستدامة، وبيدء العد العكسي لانهاء عصر النفط الذي بدأت دول المجلس تتحسب له من خلال إيجاد مصادر دخل بديلة، حيث يأتي قطاع الصناعات التحويلية في مقدمة هذه القطاعات غير النفطية التي يعول عليها كمساهم رئيسي في مصادر الدخل الناضبة في دول المجلس.

أما المحور الثاني فيتناول المستجدات التي أحدثتها العولمة، وبروز منظمة التجارة العالمية في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومدى انعكاس ذلك على الاقتصاد العالمي، والإمكانيات والفرص التي تتوافر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتسخير هذه الإمكانيات لخدمة أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في تنويع مصادر الدخل، وخصوصاً من خلال تنمية الصناعات التحويلية، مع توضيح المقومات التي تملكها دول المجلس لبلوغ هذه الأهداف الاستراتيجية.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، توضح الدراسة العديد من العوامل التي يمكن أن تساهم في الوصول إلى هذه الأهداف من خلال تنمية قطاع الصناعات التحويلية، خصوصاً وأن تخفيف القيود على التعاملات التجارية الدولية، وتحرير تجارة بعض السلع، ربما يفتح فرصاً حقيقية أمام دول المجلس لتطوير العديد من القطاعات الإنتاجية، التي تملك فيها أفضليات إنتاجية.

ويتناول المحور الثالث من الدراسة التحديات التي تواجه دول المجلس بالتفصيل، وذلك بهدف توضيح الأساليب والسبل والحلول اللازمة لمواجهتها، بما يتلاءم والظروف الموضوعية التي استجدت في ظل السوق الخليجية المشتركة والتكامل الاقتصادي الخليجي.

لقد قطعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شوطاً مهماً نحو إيجاد بنية وبيئة مناسبة لتنمية قطاع الصناعات التحويلية في ظل المتغيرات العالمية المرتقبة في العقود القادمة. وضمن توجهات دول المجلس في هذا الجانب تتناول هذه الدراسة أهم التوجهات التي أثبتت منذ اكتشاف النفط لتنمية قطاع الصناعات التحويلية وتنويع مصادر الدخل من خلال إقامة بنية تحتية تستجيب لمثل هذا التوجه الاستراتيجي، تلك البنية التي ما زالت، من وجهة نظر الباحث، تستوعب المزيد من الأنشطة الاقتصادية والصناعية التي يمكن تنميتها من خلال استغلال الفوائض النقدية، التي يتوقع أن تزداد تراكمًا في السنوات القادمة، طبقاً للتوقعات الخاصة بزيادة إنتاج

# الإنفاق الإيراني في سوريا

أظهرت دراسة أجراها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن إيران استغلت كل قدراتها المالية والعسكرية لحماية رئيس النظام السوري بشار الأسد، منذ اندلاع الحرب السورية في 2012، ولتنفيذ الاتفاقيات التي تضمن مصالحها في سوريا لعقود قادمة.



## أهم نفقات إيران في سوريا:

3-2 مليارات دولار سنوياً لتسليم النفط والمنتجات النفطية  
6 مليارات دولار سنوياً للحد الائتماني  
2.5 مليار دولار سنوياً للإمدادات الغذائية والطبية



## حجم الإنفاق:

تقديرات الأمم المتحدة:

48 مليار دولار على مدار 8 سنوات من الحرب  
أي بمعدل 6 مليارات دولار سنوياً

## المكاسب التجارية الإيرانية:

- اتفاقات وعقود اقتصادية لإعادة تأهيل البنية التحتية والكهرباء والصحة
- اتفاقيات لتمويل الصادرات الإيرانية
- ارتفاع قيمة التجارة الإيرانية من 361 مليون دولار في عام 2011 إلى حوالي 869 مليون دولار في عام 2017
- توقيع اتفاقية مع سوريا لتصدير المعدات والآلات بقيمة 26 مليون دولار

مصدر البيانات: «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»